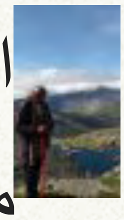
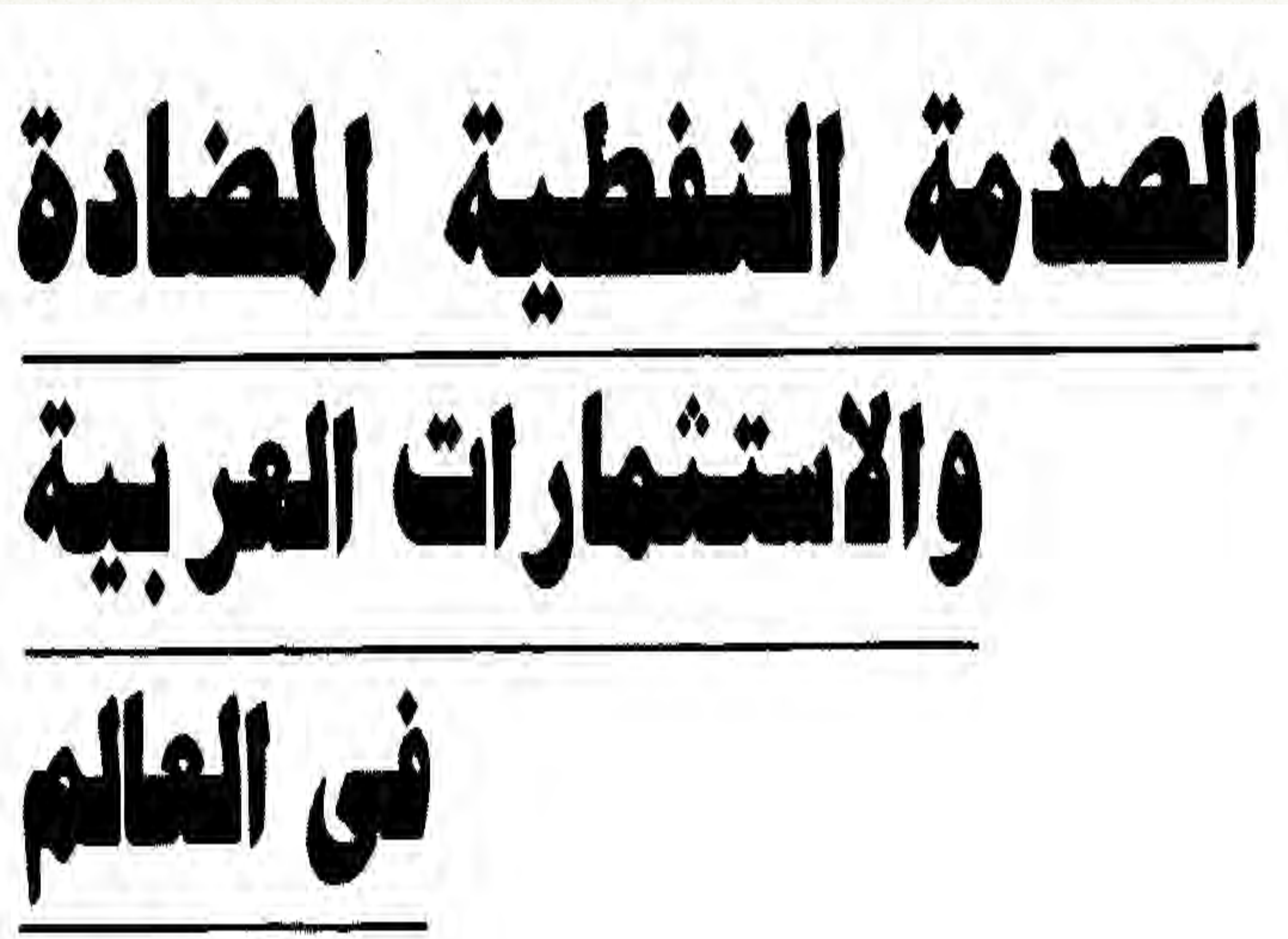
موقع مصطفى نور الدين عطية



الصدمة النفطية المضادة والاستثمارات العربية في العالم .. مصطفى نور الدين

مجلة المنار الشهرية، العدد ٢٤- ٢٥، ديسمبر ١٩٨٦ - يناير ١٩٨٧، باريس، ص ص ١٠٨ - ١٢٨

الأحد 14 شباط (فبراير) 2016, بقلم *مصطفى نور الدين عطية*



الصدمة النفطية المضادة

والاستثمارات العربية

فى العالم



د. مصطفى نور الدين عطيه

كانت الدول الـرأسماليـة الأرض المفضلة للاستثمارات الأجنبية ، خاصة بعد استقرار الأزمة الاقتصادية الدولية ، والتوجه الرأسمالى نحـو تـوسيـع حقـل نشـاطـه وتـركـه مجـال الاستثمارات• الإنتاجيـة إلى مجالات المضـاربة والإقـراض الدولى والهجـرة نحـو الشـركـات الدولية النشاط ، العملاقة ، المتمركزة خارج الحدود الجغرافية لرأس المال المستثمر بها . .

وكان هذا التحول ناجماً عن التفكك الذى لحق بالقطاعات الإنتاجية فى الدول الرأسمالية المتقدمة بشكل عام من تـأثير التـراكم الزائـد لرأس المال الذى أغرق الأسواق بسلع صعُب

امتصاصها من قوى شرائية متدنية فى بلدان العالم ، خاصة الرأسمالية المتخلفة ، حيث التفاوت الاقتصادى والاجتماعى شديد ، وحيث معدلات التضخم لا تتوقف عن التزايد . ولم يكن ذلك إلا التجسيد لفوضى التراكم الرأسمالى الدولى .

وجاء توجه رأس المال نحو رأس المال المالى ، كصورة أضمن للعوائد ملتقياً مع تزايد « حاجة » وطلب البلدان المتخلفة لرأس مال أجنبى فى صورة قروض أو استثمارات مشتركة أو أحادية . . وكذلك ملتقياً مع تزايد طلب البلدان الرأسمالية ذاتها لقروض لإحداث

توازن بموازين مدفوعاتها التى أدت الازمة إلى اختلالها .

وكانت الدول الـرأسماليـة قد قلصت من حجم القيود المفروضة على استقبال رأس المال الأجنبى وتقديم ضمانات لحرية حركته مما أثمر بالفعل تدفقات لرأس المال الأجنبى نحو الدول الرأسمالية المتقدمة ، سواء ليستثمر فيها بشكل مباشر أو ليعاد توجيهه منها نحو السوق المـالى الدولى عبر البنوك والمؤسسات الدولية فى شكل قروض نحو البلدان الأخرى خاصة المتخلفة .

وبين ظهور الأزمة الاقتصاديـة الدوليـة فى أواخر الستينات ، وظهور الفوائض البتـرولية

بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ لم يكن الاقتصاد الدولى يشهد إلا بوادر التوجهات الأولى لمرحلة طويلة داخل الأزمة الاقتصادية الهيكلية للنظام الرأسمالى برمته .. وتواكب ظهور الفوائض البترولية والتساؤل حول وسائل استخدامها مع السياسة النقدية الدولية الخاضعة للهيمنة الأمريكية خاصة ، بعد القرار الصادر من طرف واحد فى عام ١٩٧١ بعدم التزام الولايات المتحدة بتحويل الدولارات الأمريكية إلى ذهب .. وتفجر فوضى أخرى فى قلب نظام النقد الدولى ..

وفى ظل هذا الظرف التاريخى تبدأ حركة

رءوس الأموال البترولية « الفائضة » على ما سمى بالقدرة الاستيعابية للدول البترولية فى لعب دورها فى قلب « نظام النقد الدولى الجديد » .

•• طبيعة توجهات الاستثمارات فى العالم :

البعد عن المخاطرة :

وكان رأس المال البترولى « الفائض » يتوجه بأفضلية نحو الولايات المتحدة . فبين ١٩٧٤ و ١٩٨٠ بلغت « استثمارات » منظمة الأوبك فى الولايات المتحدة نحو ٦١٫٦ مليار دولار . .

يخص البلدان العربية الاعضاء بالمنظمة منها ٣ر٥١ مليار دولار أى ما يزيد على ٢ر٨٣٪ . .

ولا يعتقد الخبراء كثيراً فى صحة هذه الأرقام الرسمية . إلى جانب أن قسماً كبيراً من الاستثمارات العربية وغيرها يأتى إلى الولايات المتحدة عبر استثمارات أخرى غير مباشرة من شركات توجد خارج الولايات المتحدة ، فى منطقة الكاريبى وبنما ولوكسمبورج ويصعب حصره بدقة . .

ويذهب البعض إلى تقدير حجم استثمارات دول الشرق الأوسط البترولية فى الولايات المتحدة حتى ١٩٨١ بنحو ١٥٠ مليار دولار ،

بل بما يعادل ٢٠٠ مليار دولار . أى ما يشكل ٦٠٪ من إجمالى استثمارات منظمة الأوبك فى الخارج ، التى كانت تتراوح فى تلك السنة ما بين ٣٠٠ مليار دولار و ٣٢٠ مليار دولار .

وأن حجم استثمارات السعودية وحدها فى الولايات المتحدة كان يصل إلى نحو (١٠٠) مائة مليار دولار أى ما يعادل ٤٠٪ من فائض الدولة . بينما كانت الكويت تستثمر نحو ٦٠٪ من فائضها بالولايات المتحدة ، أى نحو ٥٥ مليار دولار ، وأن الامارات العربية بلغت استثماراتها بالولايات المتحدة ما يعادل ٤٠ أو ٤٥ مليار دولار .(١)

وتشير الأرقام الرسمية للإدارة الأمريكية إلى أن دول الأوبك استثمرت فى ١٩٨٢ نحو ٤ر٤ مليار دولار فى الصناعات الأمريكية ، وبذلك تكون قد حققت زيادة بنسبة ٢٠٪ بالمقارنة مع

عام ١٩٨١ الذى سجل استثمارات ٣٫٥ مليار دولار فقط لهذه الدول فى هذا القطاع .

وكانت استثمارات دول الأوبك عام ، ١٩٨٢ موزعة على قطاعات النشاط فى الولايات المتحدة . . ففى مجال الصناعات التحويلية بلغت استثمارات الأوبك نحو ٦٧ مليون دولار أى ما يعادل ٥٪ من إجمالى استثماراتها بالولايات المتحدة بينما اختص قطاع التجارة بنسبة ٨٪ أى نحو ١٠٣ مليون دولار وتوجه ١٨٣ مليون دولار نحو قطاع المال ، أى نحو ١٤٪ من إجمالى استثمارات الأوبك فى الولايات المتحدة .

والملاحظ أن تدفقات رأس المال البترولى نحو الولايات المتحدة ظلت حتى عام ١٩٨٢ إيجابية القيمة وإن كانت قد شهدت تقلصاً ملحوظاً بالقياس بعامى ١٩٨٠ و ١٩٨١ . .

فخلال هذه السنوات انحدرت قيمة التدفقات من نحو ١٣ مليار إلى ٦ مليـار دولار بعد أن كانت قد وصلت إلى ١٦٫٤ مليـار دولار عام ١٩٨٢ . ثم تسجل تلك التدفقات فى عامى ١٩٨٣ و ١٩٨٤ مؤشرات سلبية ، إذ كـانت الدول البترولية قد بدأت المعاناة من حدة أزمة موازين مدفوعاتها ، فاضطرت إلى سحب مبالغ كبيـرة من أرصدتها بـالخـارج ، وبلغ هـذا السحب من الـولايـات المتحـدة للسنتـين المـذكـورتـين ٨ مليـار و ٥ مليـــار دولار عـلى التوالى . . « انظر الجدول رقم (١) » .

ويصبح الموقف العام لاستثمـارات دول الشرق الأوسط البترولية فى الولايات المتحدة فى يونيو ١٩٨٤ منخفضاً بالقياس بشهر ديسمبـر (كانون أول) ١٩٨٣ . . إذ انخفضت هـذه الاستثمارات من نحو ٧٣ مليار دولار إلى ٦٨

جدول رقم (١)

استثمارات دول الشرق الأوسط البترولية فى الولايات المتحدة « مليار دولار »

	التدفقات					الرصيد	
	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	يونيو (حزيران) ١٩٨٤	ديسمبر (كانون أول) ١٩٨٣	يونيو (حزيران) ١٩٨٤
أوراق مالية حكومية	٩١٧٣	١٤٠٥٢	٧٤٨٦	- ٦٥٣٧	- ٣٧٧٩	٣٩٩٤٤	٣٦١٦٥
سندات للشركات الخاصة	٢٠٤٩	١٦٥٧	- ٦٠١	- ٧٦٦	- ٤٢٢	٥١٢٩	٤٧٠٧
أسهم فى الشركات	١٢٠٦	١١٤٠	٣٦٦	- ٨٠٧	- ١٠٤٣	٨٦٠٩	٧٥٦٦
إيداعات لدى البنوك	- ٨٩٧	- ٢٥٥١	٤٢٥	٤٦٩	١٠٥	٦٨٠٠	٦٩٠٥
الجملة (١)	١١٥٣١	١٤٢٩٨	٧٦٧٦	- ٧٧٤١	- ٥١٣٩	٦٠٤٨٢	٥٥٣٤٣
توظيفات غير مصرفية (١) (٢)	- ٨٦١	- ١٠٥٣	- ٢٣٨٢	- ١٠٣٣	- ٢٨٩	٣١٦٨	٣٣٧٩

مستحقات على الحكومة الأمريكية[٣]	٥٩٢	٣٩٩	٢٢٤	-١١٢	٢٤٢	٤١٣٠	٤٣٧٢
استثمارات مباشرة[٤]	٢٧٣	٢٨٣٢	٨٤٨	٦٥٧	—	٤٩٧٠	٤٩٧٠
إجمالي الاستثمارات في الولايات المتحدة	١٣٢٥٧	١٦٤٧٦	٦٣٦٦	-٨٢٢٩	-٥١٨٦	٧٣٢٥٠	٦٨٠٦٤

(١) الكويت وقطر والسعودية والإمارات والبحرين وعمان وإيران

(٢) تتضمن مستحقات على الولايات المتحدة نظير مشترياتها من بضائع وخدمات من البلدان المذكورة

(٣) (باستثناء البحرين وعمان)، وتتضمن تراكمات منذ ١٩٧٢ ، ومقدمات دفعتها البلدان المذكورة لاستيراد سلع أمريكية .

(٤) باستثناء البحرين وعمان

SOURCE : TREASURY DEPARTMENT, OFFICE OF INTERNATIONAL BANKING AND PORTFOLIO, SEPT. 12, 1984.

مليار دولار . .

ومن الجدير بالملاحظة فى توزيع الاستثمارات العربية بالولايات المتحدة أنها كانت تتجه بأفضلية نحو المجالات الأكثر ضمانة والأبعد عن المخاطرة . . فالتدفقات الرأسمالية فى أغلبها كانت تتجه نحو الأوراق المالية للإدارة الأمريكية ، ففى الفترة ما بين ١٩٨٠ و ١٩٨٢ كانت هذه التدفقات ٩ مليار و ١٤ مليار و ٧ر٤ مليار دولار على التوالى أى

٦٩٪ و ٨٥٪ و ١١٧٪ من إجمالى التدفقات المتجهة للاستثمار فى كل المجالات الأخرى التى كان معظمها يتعرض للتراجع فى هذا الوقت . . وأنه فى ديسمبر (كانون أول) ١٩٨٣ كانت الاستثمارات العربية فى أوراق مالية حكومية تمثل نسبة تزيد على ٥٤٫٥٪ وفى يونيو (حزيران) ١٩٨٤ أصبحت هذه النسبة ٥٣٪ ، وهو ما يعكس التراجع فيها أيضاً كجزء من حركة التراجع العام للفوائض

العربية المستثمرة فى الولايات المتحدة .

وإذا كانت الاستثمارات تتجه فى أغلبها إلى الأوراق المالية الحكومية فإن المتجه منها داخل ذات الشريحة إلى السندات الحكومية مثل نحو ٧٠٪ من الاستثمار فى الأوراق المالية الحكومية ، إذ بلغت قيمة المتجه نحو السندات الحكومية لعام ١٩٨٣ حتى شهر ديسمبر (كانون أول) ٢٧٫٩ مليار دولار وفى عام ١٩٨٤ حتى شهر يونيو (حزيران) نحو ٢٥ مليار دولار . .

ويلاحظ أن توجه الاستثمارات العربية كان يتجه فى المرتبة الثالثة حتى عام ١٩٨٣ نحو الإيداعات لدى البنوك فى الولايات المتحدة حيث مثل نحو ٩٪ من جملة الاستثمارات و ١٠٪ حتى يونيو (حزيران) ١٩٨٤ . وكان

يسبق هذا التوجه فى الأهمية ويمثل المرتبة الثانية للأسهم فى الشركات التى كانت نسبة المتوجه إليها من الاستثمارات يشكل ١١٫٧٪ للسنة الأولى ونحو ١١٪ للسنة الأخيرة . ثم يأتى فى المرتبة الرابعة فى التوجهات السندات للشركات الخاصة التى اختصت بنسبة ٧٪ عام ١٩٨٣ ونحو ٦٫٩٪ حتى يونيو (حزيران) ١٩٨٤ . أما المرتبة الخامسة فتحتلها الاستثمارات المباشرة بنسبة ٦٫٧٪ من جملة الاستثمارات فى ١٩٨٣ و ٧٫٣٪ لعام ١٩٨٤ (نظراً لعدم توفر معلومات تخص هذه السنة الأخيرة افترضنا ثباتها عند أرقام ديسمبر (كانون أول) ١٩٨٣) .

والملاحظ بشكل عام على الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٤ هو عدم تصفية الاستثمارات المباشرة فى الولايات المتحدة ، كل ما حدث فقط هو انخفاض فى قيمة التدفقات السنوية بدءاً من

عام ١٩٨٢ . . وينطبق ذلك أيضاً على الإيداعات لدى البنوك التى سجلت تذبذباً فى كمية التدفقات لرأس المال النفطى ليسجل فى نهاية الفترة (يونيو - حزيران ١٩٨٤) موقفا يتميز بالثبات النسبى .

تنوع داخل التوجه

والملاحظ أن الاستثمارات التى وجهتها دول الأوبك نحو الولايات المتحدة كانت تتجه بأفضلية نحو الاستثمارات طويلة الأجل ، إذ بلغ المتراكم من الاستثمارات طويلة الأجل بين ١٩٧٤ و ١٩٨٣ نحو ٦٠ مليار دولار بينما بلغ المتراكم من الاستثمارات قصيرة الأجل لذات

الفترة نحو ٢٣ مليار دولار فقط . .

ويختلف الوضع فى توجيه الاستثمارات

البترولية نحو المملكة المتحدة ، إذ نشهد حركة عكسية لهذه التوجهات ، ونجد أن الاستثمارات طويلة الأجل لذات الفترة بلغت نحو ٨ مليار دولار فقط مقابل استثمارات قصيرة الأجل تصل إلى سبعة أضعاف الاستثمارات طويلة الأجل ، أى نحو ٥٤ مليار دولار . .

وهذا الارتفاع فى حجم الاستثمارات قصيرة الأجل يبدو مغزاه فى أن ٤٧٫٦ مليار دولار من هذه الاستثمارات كانت فى شكل ودائع فى سوق النقد الأوربية . . أى كانت تلعب الدور الأهم فى عملية تدوير ما سمى « بالبترو - دولار » فى السوق العالمى ، وذات الشىء تؤكده طبيعة توجهات رأس المال البترولى فى الدول الرأسمالية الأخرى التى كانت حصة الاستثمارات قصيرة الأجل فيها أعلى من الاستثمارات طويلة الأجل ، إذ

أعظم من الاستثمارات طويلة الأجل . إذ
بلغت الأولى نحو ٧٨ مليار دولار مقابل ٥٢
مليار دولار للثانية . .

ولكن تدوير رأس المال البترولى قصير الأجل اتسم بالتمركز فى الدول الرأسمالية المتقدمة النمو . واتسم هذا التدوير بصورة مختلفة عندما توجه إلى البلدان الرأسمالية المتخلفة النمو . إذ كان طابعه العام هو التوجه طويل الأمد . وذات الخصوصية تنطبق أيضاً على الإيداعات

فى المؤسسات النقدية الدولية ، وذلك لأن وظيفته هنا كانت إما الإقراض المباشر لهذه البلدان المتخلفة من طرف البنوك والدول العربية ، أو الإقراض غير المباشر عبر المؤسسات المالية مثل البنك الدولى أو صندوق النقد الدولى ، فهذه المؤسسات كانت تلعب

دور الوسيط بين رأس المال البترولى والدول المتخلفة المقرضة . . أو أن يكون هذا التوجه أخيراً حادثا عبر استثمارات طويلة الأجل فى هذه البلدان المتخلفة النمو .

والصورة العامة للاستثمارات العربية ، بشكلى توجهها ، تعطى الغلبة لتوجهات رأس المال نحو الاستثمارات طويلة الأجل التى بلغت قيمتها للفترة ٧٤ - ١٩٨٣ نحو ٢٢٨ مليار دولار لكل الدول الرأسمالية المتقدمة والمتخلفة وفى المؤسسات المالية الدولية وذلك مقابل نحو ١٢٩ مليار دولار للاستثمارات قصيرة الأجل . . (انظر جدول رقم (٢)) .

ولقد كان أثر انخفاض مداخيل الدول النفطية ملموساً أيضاً على إجمالى هذه التوجهات ، حيث أنه بمقارنة سنتى ١٩٨٢ و١٩٨٣ نشهد أنه قد حدث انخفاض من

٦ر٣٧٤ مليار دولار إلى ٣٥٧ مليار دولار على التوالى . . ثم مع نهاية ١٩٨٥ بلغت هذه الاستثمارات ٣٤٥ مليار دولار (٧٠٪ منها تخص دول الخليج)[٢] .

وكان الانخفاض ملموساً فى الاستثمارات قصيرة الأجل فى كل من المملكة المتحدة والدول الصناعية الأخرى . . بينما شهد ارتفاعاً طفيفاً فى الولايات المتحدة . . وفى ذات الوقت شهدت الاستثمارات طويلة الأجل انخفاضاً فى كل من الولايات المتحدة وبريطانيا والدول الصناعية الأخرى بينما شهدت ارتفاعاً ضئيلاً فى الدول الرأسمالية المتخلفة والمؤسسات الدولية . . (أنظر جدول رقم (٣)) .

جدول رقم (٢)

الاستثمارات الخارجية لدول منظمة الأوبك « ١٩٧٤ - ١٩٨٣ »

« مليار دولار

	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٨٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	إجمالى المترا[illegible] ٧٤ - ١٩٨٣
استثمارات قصيرة الأجــل :											
الولايات المتحدة	٩,٣	١,١	٠,٦	(٠,٤)	(٠,٦)	٨,٣	٠,٣	(٢,٤)	٥,١	١,٢	٢٢,٩
المملكة المتحدة	١٨,٢	٣,٤	٣,٠	٣,٥	(١,٦)	١٦,٢	١٦,٢	٨,٢	(٨,٠)	(٥,١)	٥٤,٠
(منها ودائع فى سوق النقد الأوربية)	١٣,٨	٤,١	٥,٦	٣,٤	(٢,٠)	١٤,٨	١٤,٨	٧,٨	(٩,٢)	(٥,٥)	٤٧,٦
دول رأسمالية أخرى	٩,٠	٥,٠	٦,٥	٧,٥	٥,٠	١٨,٧	٢٦,٢	(٥,١)	(١٢,٧)	(٧,٧)	٥٢,٤
إجمـالى الاستثمارات قصيرة الأجل	٣٦,٥	٩,٥	١٠,١	١٠,٦	٣,٢	٤٣,٢	٤٢,٧	٠,٧	(١٥,٦)	(١١,٦)	١٢٩,٣
استثمارات طويلة الأجل											
الولايات المتحدة	٢,٣	٨,٩	١١,٤	٩,٦	١,٥	(١,٥)	١٣,٨	١٧,٨	٥,٦	(٩,٦)	٥٩,٨
المملكة [illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]

البيان											
المملكة المتحدة	١,٨	٠,٩	١,٥	٠,١	(٠,١)	١,٠	١,٤	١,١	(٠,٥)	(٠,١)	٨,١
دول رأسمالية أخرى	٥,٧	٥,٩	٥,٨	٥,٩	٤,١	٨,٧	١٧,٠	١٩,٤	٦,٧	(١,٣)	٧٧,٩
الدول المتخلفة	٦,٣	٦,٥	٦,٤	٦,٥	٤,٥	٩,٦	٦,٧	٧,٢	٣,٩	١,١	٥٨,٧
مؤسسات دولية	٣,٥	٤,٠	٢,٠	٠,٣	٠,١	(٠,٤)	٤,٩	٢,٤	٢,١	٤,٢	٢٣,١
إجمالى الاستثمارات طويلة الأجل	٢٠,٦	٢٦,٢	٢٧,١	٢٢,٩	١٠,٠	١٧,٤	٤٣,٨	٤٧,٩	١٧,٨	(٥,٩)	٢٢٧,٨
إجمالى الاستثمارات القصيرة الأجل والطويلة الأجـل	٥٧,١	٣٥,٧	٣٧,٢	٣٣,٥	١٣,٢	٦٠,٦	٨٦,٥	٤٨,٦	٢,٢	(١٧,٥)	٣٥٧,١

OURCES : BANK OF ENGLAND QUARTERLY BULLETIN

ANK OF INTERNATIONAL SETTLEMENTS

جـــدول رقم (٣)

توزيع الاستثمارات الخارجية للدول المصدرة للنفط الرئيسية

نهاية عامى ١٩٨٢ و ١٩٨٣

	حتى نهاية عام ١٩٨٢		حتى نهاية عام ١٩٨٣	
	مليار دولار	٪	مليار دولار	٪
الولايات المتحدة				
- قصيرة الأجل	٢١,٧	٥,٨	٢٢,٩	٦,٤
- طويلة الأجل	٦٩,٤	١٨,٥	٥٩,٨	١٦,٨
الإجمالى	٩١,١	٢٤,٣	٨٢,٧	٢٣,٢
المملكة المتحدة				
- قصيرة الأجل	٥٩,١	١٥,٨	٥٤,٠	١٥,١
(منها ودائع فى سوق النقد الأوروبية)	٥٣,١	١٤,٢	٤٧,٦	١٣,٣
- طويلة الأجل	٨,٦	٢,٣	٨,٣	٢,٣

الإجمالى	٦٧,٧	١٨,١	٦٢,٣	١٧,٤
دول صناعية أخرى				
- قصيرة الأجل	٦٠,١	١٦,٠	٥٢,٤	١٤,٧
- طويلة الأجل	٧٩,٢	٢١,٢	٧٧,٩	٢١,٨
الإجمالى	١٣٩,٣	٣٧,٢	١٣٠,٣	٣٦,٥
الدول المتخلفة				
- طويلة الأجل	٥٧,٦	١٥,٤	٥٨,٧	١٦,٤
مؤسسات دولية				
- طويلة الأجل	١٨,٩	٥,٠	٢٣,١	٦,٥
إجمالى الاستثمارات قصيرة الأجل	١٤٠,٩	٣٧,٦	١٢٩,٣	٣٦,٢
إجمالى الاستثمارات طويلة الأجل	٢٣٣,٧	٦٢,٤	٢٢٧,٨	٦٣,٨
الإجمالى العام	٣٧٤,٦	١٠٠,٠	٣٥٧,١	١٠٠,٠

SOURCE : BANK OF ENGLAND BULLETIN

وإذا كانت الودائع المصرفية هى أكثر أشكال الأمن « الاستثمارى » للبلدان المصدرة للنفط ، وأضمن صور إدرار الفائدة فإننا نلمس فى توزيعها على البلدان العربية عدة حقائق . فهى كانت عرضة للانخفاض كجزء من الاستثمارات الكلية المتناقصة . فبين ١٩٨٠ و ١٩٨٣ انخفضت من ١٠٣ مليار دولار إلى ٨٠ مليار دولار وذلك بعد أن شهدت عاما من الارتفاع وصلت فيه إلى نحو ١١٢ مليار دولار عام ١٩٨١ .

ولقد استأثرت السعودية بالنصيب الأوفر من هذه الودائع من بين الدول الأخرى ، إذ كان نصيبها يصل إلى ٤٣٪ من إجمالى الودائع لعام ١٩٨٠ أى نحو ٤٤ مليار دولار . . وفى سنة ١٩٨٢ كان ما يخص السعودية من هذه الودائع يصل إلى ٦١ مليار دولار أى ٥٧٫٤٪ ثم

انخفضت ودائعها لتصل إلى ٤٣ مليار دولار ولكن لتظل محتفظة برغم ذلك بنسبة ٥٤٪ من إجمالى الودائع سنة ١٩٨٣ .

وكانت الدول التى تأثرت ودائعها بشكل ملموس هى كل من العراق والجزائر وليبيا . . إذ أثرت الحرب دون شك على العراق فانخفضت ودائعها . . بينما انخفضت الودائع المصرفية الجزائرية من ٦ر٥ مليار دولار إلى ٢ر٢ مليار دولار لذات الفترة كما شهدت ودائع ليبيا انخفاضاً من ٨ر٥ مليار دولار إلى ٢ر٣ مليار دولار . .

وبعكس ذلك شهدت ودائع كل من الإمارات العربية والكويت ارتفاعاً طفيفاً للفترة نفسها (أنظر الجدول رقم (٤)) .

وقد أدت حركة تراجع رأس المال الذى تستثمره بلدان الشرق الأوسط البترولية فى الخارج إلى إحداث تراجع كبير فى حجم

ما كانت تحققه من أرباح وفوائد . . إذ أن حجم هذه الأرباح والفوائد بلغ نحو ١٨ مليار دولار فقط لعام ١٩٨٥ ، مقابل نحو ٢٥٫٩

مليار دولار لعام ١٩٨١ وذلك بعد أن كان ٧٫٤ مليار دولار فقط عام ١٩٧٧ ، وذلك مع الإشارة إلى أن هذه القيم تتضمن أرباحاً أخرى ليست بالضرورة عائدة من الاستثمارات الأجنبية . .

● **بنوك عربية دولية النشاط :**

وإذا كانت الفوائد البترولية قد سمحت بوضع سياسات تنموية فى بعض البلدان المنتجة / المصدرة للبترول ، فإن جزءا كبيرا من الفوائض ، كما رأينا توجه نحو « الاستثمارات » فى البلدان الأخرى ، خاصة

الرأسمالية المتقدمة .

وكانت البنوك العربية أو البنوك العربية - الغربية المشتركة ، أو بشكل عام البنوك الدولية النشاط ذات الإسهام العربي واحدة من

الظواهر المصاحبة لتزايد حجم الفوائض البترولية . وتجسد ذلك بوجود ٦٠ بنكاً عربياً فى بريطانيا و ٣٩ بنكاً فى فرنسا و ١٩ بنكاً فى الولايات المتحدة وعدد مماثل من البنوك فى سنغافورة بجانب ١٥ بنكاً فى كل من سويسرا وهونج كونج . . (٣)

وقد تم إنشاء هذه البنوك فى فترة السبعينات أساساً وقليل منها فى الثمانينات وسط ظروف عالمية مواتية ، إذ كانت الحاجة لرءوس الأموال تتزايد فى الدول المتخلفة وفى الدول الرأسمالية المتقدمة على السواء نظراً لبداية وتعميم أزمة النظام الرأسمالى الدولى فى مجمله أى فى الطرف

المتخلف منه كما فى الطرف المتقدم ، بالطبع بمظاهر وآليات ولأسباب مختلفة . . ولكن الأزمة فى عموميتها أنتجت هذا الوضع الجاذب لرأس المال البترولى العربى « ليحل الأزمة » ؟!

جـــدول رقم (٤)

الودائع المصرفية لأهم الأقطار العربية المصدرة للبترول

« مليار دولار »

	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣
الســـعودية	٤٤,٤	٥٢,٥	٦١,١	٤٣,٥
الكويت	١٦,٠	١٨,١	١٦,٥	١٦,٨
الإمارات العربية	١٠,٠	٩,٤	١٢,٩	١٣,٨
ليبيـــا	٥,٨	٧,٠	٣,٢	٣,٢

الجــزائر	٥,٦	٤,٥	٣,١	٢,٢
العــراق	٣١,٤	٢٠,١	٩,٥	٠,٨
الإجمــالى	١٠٣,٢	١١١,٦	١٠٦,٣	٨٠,٣

PETROLEUM INTELLIGENCE WEEKLY, 23 Apr. 1984,

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول .

جدول رقم (٥)

تطور اقراض البنوك العربية الى دول العالم

« مليون دولار »

السـنة	القيمـة
١٩٧٨	٢٣٢٠ر٥٢

٢٤٩٠٫٩١	١٩٧٩
٣٥٨٣٫٠٢	١٩٨٠
٩١٠٢٫٣٩	١٩٨١
٩٧٩٨٫٣٥	١٩٨٢
٦٩٨٥٫٤٢	١٩٨٣
٥٧١٦٫٤٤	١٩٨٤
٤٤٢٦٫٩٠	١٩٨٥

SOURCES : MIDDLE EAST ECONOMIC SURVEY, january 1986 .,
— BANQUE MONDIALE , RAPPORT SUR LE DEVELOPPEMENT DANS LE MONDE, P.127 , 1985.

ومن ناحية أخرى كانت العوائق المفروضة على رأس المال الأجنبى فى الدول الغربية قد تم تجاوزها عن طريق سلسلة من الإجراءات لتشجيع

تجاوزها عبر سلسلة من الإجراءات لتشجيع اجتذاب هذه الفوائض البترولية إلى سوق النقد الدولى . وكذلك حدث نوع من التراضى بين أصحاب الفوائض البترولية والمؤسسات المالية والنقدية الدولية لتلعب الأخيرة دور الوسيط بين رأس المال البترولى وبين الدول المتخلفة ، المتلهفة على الاقتراض . . وبذلك يتوفر الأمن والضمانة لرأس المال البترولى ، وتيسير استرداده وفوائده من الدول المقترضة . . (٤)

وعن الظاهرة بإجمالها يقول الباحث الاقتصادى محمد نور الدين « وهكذا تكفلت دول الأوبك بحل مشكلة السيولة الدولية وبتوفير تدفقات مالية سنوية ضخمة إلى بنوك دولية النشاط وأسواق المال الغربية اتخذت شكل توظيفات مختلفة ما بين شراء عقارات وأسهم وسندات فى الولايات المتحدة ودول غرب أوربا واليابان ، إلى جانب الشكل الأكثر

سيولة والأقل مخاطرة وهو الودائع المصرفية . والواقع أن الودائع المصرفية كانت محوراً لتغيرات كثيرة طرأت على نظام النقد الدولى ، وعلى الأخص من خلال ما عرف بظاهرة « تدوير الأموال البترولية » . وهى الظاهرة التى تعنى ببساطة شديدة استقبال أموال دول الفائض وتحويلها إلى دول العجز سواء كانت من الدول المتقدمة أو الدول المتخلفة وهذا هو جوهر التمويل الذى تقدمه البنوك دولية النشاط . »[٤]

وتتدفق قروض البنوك العربية فى السوق الدولى ؛ فبعد أن كانت ٩ر٠ مليار دولار عام ١٩٧٧ ، أصبحت أكثر من ٥ر٣ مليار دولار عام ١٩٨٠ ثم قفزت فى عامى ١٩٨١ و١٩٨٢ إلى ١ر٩ مليار دولار و٧ر٩ مليار دولار على التوالى . . وبعد ذلك أخذت معدلات

الإقراض فى الانخفاض كانعكاس للوضع

الاقتصادى الحرج للدول المصدرة للفوائض النقدية البترولية فوصل حجم إقراضها عام ١٩٨٥ إلى ٤ر٤ مليار دولار فقط . (أنظر جدول رقم (٥))

وأهمية ظاهرة البنوك العربية فى تلك الفترة تلتقى مع التحليل الذى كان يرى فيها فى أوائل السبعينات بداية مشاركة فى رأس المال الدولى . . أى باعتبارها « رأس مال مالى » حسبما يقول بذلك ارنست ماندل . . وإن كان ذلك وصف ينطبق على ممارسة رأس المال العربى البترولى لهذا الدور الخارجى ، فإن الدكتور دويدار يرى فى ذلك ظاهرة أخرى أو تسمية أخرى وهى رأس المال الريعى ، وهى تسمية

تنطلق من طبيعة أداء الاقتصاديات العربية البترولية التى يمثل شكل تصدير فوائدها أحد مظاهر هذا الأداء .

وأهمية إقراض البنوك العربية تبدو من رصد تطور أهميتها النسبية من مقارنتها بحجم الإقراض العالمى . . ففى ١٩٧٧ كانت القروض الدولية قد بلغت ٣٤ مليار دولار وما يخص البنوك العربية لم يكن إلا ٢ر٩٪ فقط . . بينما بلغت هذه القروض الدولية ٩١ مليار دولار فى كل من عامى ١٩٨١ و١٩٨٢ ، وكانت حصة البنوك العربية فى هذه القروض تعادل نسبة ١٠٪ و ٨ر١٠٪ على التوالى . . وانخفضت القروض العالمية إلى ٦٠ مليار دولار عام ١٩٨٣ وارتفعت حصة البنوك العربية لتصل إلى ٥ر١١٪ برغم الانخفاض فى القيمة المطلقة للقروض العربية ذاتها والتى كانت ٦ر٩

مليار دولار .

وجدير بالإشارة أنه برغم أن هذا الانخفاض فى حجم القروض كوضع دولى عام ، يأتى متناسباً طرديا مع ازدياد حدة أزمة الديون التى تقع تحت طائلها البلدان المتخلفة ، فإن مساهمة الدول العربية البترولية كان دورها فيه متباينا . فلم ينخفض ما تسهم به البحرين فى الإقراض الدولى عبر بنوكها . . بل إن نصيبها فى هذا الإقراض ارتفع من نحو ٣١٫٩٪ من الإجمالى عام ١٩٨٠ إلى ٣٦٫٨٪ عام ١٩٨٥ . وكذلك السعودية ارتفع نصيبها من ٦٫٩٪ إلى ٢١٪ . . ولكن بعكس ذلك ينخفض نصيب كل من الكويت والإمارات العربية من ٧٫١٪ إلى ١٦٫٥٪ بالنسبة للكويت بعد أن كان قد ارتفع إلى ٢٣٫٥٪ عام ١٩٨٣ ، وانخفض من ٧٫١٪ إلى ١٫٠٪ بالنسبة للإمارات العربية .

بالإمارات العربية .

نصف القروض للعرب :

ولعله من المفيد الإشارة إلى التوجه « الجغرافى » لقروض البنوك العربية لرصد المناطق التى كان حظها أوفر من المناطق الأخرى من القروض . وهنا نلتقى بحقيقة توجه القروض ، بأفضلية نحو الدول العربية التى كان نصيبها فى عام ١٩٨٠ يزيد قليلا على ربع (٢٥٪) إجمالى قروض تلك البنوك وارتفعت لتتجاوز نصفها (٥١ر٣٪) عام ١٩٨٣ ثم تهبط بعد ذلك لتصبح نحو ٤٦٪ عام ١٩٨٥ .

ويأتى فى المرتبة الثانية فى عام ١٩٨٠ الدول الرأسمالية المتقدمة (٢١ر٦٪) تليها دول أمريكا الوسطى والجنوبية (٢١ر٣٪) . .

ولكن سوف تتغير هذه المعادلة مع تزايد الأزمة وتبدأ القروض الموجهة نحو هذه الأخيرة نحو التقلص بدءاً من ١٩٨٢ لتصل إلى ٢ر١٪ فقط فى عام ١٩٨٥ . وعلى نحو مماثل تبدأ القروض المتجهة نحو البلدان الـرأسماليـة المتقدمـة فى التـذبـذب بنقص أو بـزيـادة طفيفـة لتصبـح ٩ر١٦٪ . . وعـلى عكس ذلك تميـزت قيمـة القـروض الممنوحـة لدول آسيـوية بـالارتفاع لتصل إلى ٢٥٪ من إجمالى القـروض من عام ١٩٨٥ بعــد أن كـانت ١٧٪ عــام ١٩٨٠ .

أما القروض الممنوحة من البنوك العربية فى

اتجاه أفريقيا (جنوب الصحراء) فقد كانت منذ البدء قليلة الأهمية . وبرغم حدوث ارتفاع فى قيمتها المطلقة من ٣٥ مليون دولار عام ١٩٨١ إلى ١٢٥ مليون دولار عام ١٩٨٤ فإن أهميتها النسبية ظلت صغيرة للغاية ٤ر٠٪ للسنة الأولى و ٢ر٢٪ للسنة لثانية .

ومن الملاحظ أن القروض العربية توجهت نحـو الاتحـاد السـوفيتى وبلدان المعسكـر الاشتراكى ومثلت نسبتها إلى القروض الكلية ٣ر٩٪ و ٢ر١٠٪ لعامى ١٩٨١ و ١٩٨٥ . . (أنظر جدول رقم (٦)) .

ومن الهام أن نشير إلى تكـوين رأس المال المصرفى العربى فى الخارج « والتحالفات » المالية التى تنشأ بينه وبين رءوس الأموال الأخرى . . وهنا نجد أن ظـاهرة البنـوك تخضـع لأشكـال متعددة . فالبنوك اما أن تكون مؤسسة برأس

مال بلد عربى واحد كما هو الحال فى بنك « مصر الدولى فى باريس » ، مثلا . أو أن تكون اتحادا بين رأس مال عربى - عربى أو أن تكون برأس مـال عربى مشترك مع رأس مـال البلد الذى أنشىء فيه البنك ، أو أخيراً . . أن يكون رأس

مال البنك متعدد الجنسية . .

فنجد فى فرنسا مثلا على هذا « الاتحاد » بين رأس مال دولتين عربيتين يتحقق « فى البنك العربى عابر القارات »
BANK INTERCONTINENTALE ARAB

جدول رقم (٦)

القروض التى منحتها البنوك العربية لدول العالم

بين ١٩٨٠ و ١٩٨٥

« مليون دولار »

	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
البلدان العربية القيمة	٩١٤,٥٥	٣٠٠٩,١٨	٤٢٨٣,٥٦	٣٥٨٣,٣٢	٢٥٧٦,٩١	٢٠٥٤,٦٢
٪	٢٥,٥	٣٣,١	٤٣,٧	٥١,٣	٤٥,١	٤٦,٤
البلدان الآسيوية القيمة	٦٢٧,٣٣	١٢٣٦,٥٤	١٦٢٥,٥٩	١٤٨٦,٢١	١٥١٢,٨٢	١١٠٤,٤٥

القيمة	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
%	١٧,٥	١٣,٦	١٦,٦	٢١,٣	٢٦,٥	٢٥,٠
البلدان الرأسمالية الأوربية						
القيمة	٧٧٥,٤٤	١٩٥٧,٢٣	١٤٩٦,٢٤	١٥٢٧,٢٠	٩٥١,٤٥	٧٥٠,١٠
%	٢١,٦	٢١,٥	١٥,٣	٢١,٩	١٦,٦	١٦,٩
الاتحاد السوفيتي وأوربا الشرقية	/					
القيمة	٣٣٣,٣٥	٦٨٤,٧٦	٣٦٢,٧٣	١٢٨,١٤	٣٢٣,٤٣	٤٤٩,٧٠
%	٩,٣	٧,٥	٣,٧	١,٨	٥,٧	١٠,٢
أمريكا الوسطى والجنوبية						
القيمة	٧٦٢,٣٦	١٩٤٣,٥٤	١٧٧٢,٥٤	٦٢,٤٩	٢٢٤,٢٩	٥٢,٧٠
%	٢١,٣	٢١,٤	١٨,١	٠,٩	٣,٩	١,٢
البلدان الأفريقية جنوب الصحراء						
القيمة	١٦٩,٩٩	٣٣٦,٠٥	١٢٢,٦٩	٦٥,١٢	١,٨٦	١٥,٣٣
%	٤,٧	٢,٦	١,٣	٠,٩	-	٠,٤
بلدان أخرى						

القيمة	-	٣٥,٠٠	١٣٥,٠٠	١٣٢,٧٤	١٢٥,٦٨	-
٪	-	٠,٤	١,٤	١,٩	٢,٢	-

SOURCES: MIDDLE EAST ECONOMIC SURVEY, January 20, 1986.

فهذا البنك فرع لبنكين عربيين مناصفة بينهما ، هما البنك الليبى العربى الأجنبى LAFB وبنك الجزائر الخارجى .B.E.A ورأس ماله ٣٠٠ مليون فرنك فرنسى والودائع به بلغت ١٢ مليار فرنك وبلغت قروضه وسلفياته نحو ١١ مليار فرنك فرنسى والاحتياطى به تجاوز ١٠ مليون فرنك . . وبلغت أرباحه لعام ١٩٨٢ ما يزيد على ٢٦ مليون فرنك . .

ونجد من أمثلة البنوك المشتركة بين رأس مال عربى وأجنبى بنك « بيبلوس » الذى تستحوذ مجموعة بنوك بيبلوس اللبنانية (فى

بلجيكا ولوكسمبورج وبيروت) على ٧٠٪ من رأس ماله البالغ ٥٠ مليون فرنك بينما يمتلك النسبة الباقية (٣٠٪) شركة « طومسون براندت » الفرنسية المتخصصة فى صناعة الأسلحة والأجهزة والمعدات الإلكترونية العسكرية ! وتجاوزت ودائع هذا البنك ٣٢٩ مليون فرنك وقروضه ٦٨٣ مليون فرنك وبلغت أرباحه لسنة ١٩٨٣ ما يزيد على مليار و ٢٥٨ مليون فرنك !!

ويضاف لهذا النوع من البنوك بنك يوباف الذى يشترك فى رأس ماله (٢٥٠ مليون فرنك) كل البلاد العربية بنسبة ٦٠٪ وبنوك فرنسية بالنسبة المتبقية . وقد بلغت احتياطيات هذا البنك ما يزيد على ٤٤ مليار و ١٧٠ مليون فرنك وتجاوزت سلفياته وقروضه ٣٢ مليار فرنك وتجاوز إحتياطيه ١٥٢ مليون فرنك ، وأرباحه ٩١ مليون فرنك لعام ١٩٨٤

وأرباحه ١٦ مليون فرنك لعام ١٩٨٤ .

أما البنك العربى الذى تشترك فيه رءوس الأموال من كل صوب ، ويشكل نموذجاً للبنوك المتعددة الجنسية ، فهو البنك العربى والدولى للاستثمار (٢٠٠ مليون فرنك) . فهذا البنك فرع للشركة العربية والدولية للاستثمار CAII فى لوكسمبورج والتى يخضع رأس مالها لمساهمين متنوعين . . فأسهم هذه الشركة موزعة على بنوك الدول العربية فى الشرق الأوسط (أبو ظبى ، والسعودية والكويت ولبنان والسودان والأردن ومصر والبحرين وقطر) وكذلك على بنوك دول شمال أفريقيا (المغرب وتونس) وبجانب الدول العربية نجد البنوك الأجنبية من أوربا (لوكسمبورج وأسبانيا وبلجيكا وفرنسا وبريطانيا وألمانيا والنمسا وسويسرا) ، وكذلك تسهم فيها بنوك الولايات المتحدة وكندا . . بل

والبرازيل واليابان وسنغافورة .

وتصل ودائع هذا البنك إلى ما يجاوز ٢٠ مليار فرنك فرنسى وتصل سلفياته وقروضه إلى ما يزيد على ٨٫٦ مليار فرنك والاحتياطى نحو ١٥٦ مليون فرنك ، وبلغت أرباحه لعام ١٩٨٣ نحو ٢١٫٦ مليار فرنك ! . . وهو بنك ذو سمعة واسعة فى العمليات العقارية الكبرى فى أوربا . . وجدير بالإشارة أن هذا البنك المتعدد الجنسية يمتلك كل أسهم بنك آخر هو البنك العربى الخاص (٢٥ مليون فرنك) .(٥)

ويشكل عام فإن البنوك العربية الخالصة أو المشتركة مع رءوس أموال أخرى تمارس أنشطتها كغيرها من البنوك . . ولكن ربما كان ما يميزها هو لعبها لدور المؤخرة لرأس المال العربى . إذ لا شك إنها عامل جذب للفوائض البترولية كودائع مصرفية ، وكذلك كمنسق فى

أحيان كثيرة أو كمديرة لأعمال مستثمرين عرب فى الغرب . . بل قد يتعدى ذلك فى السنوات الأخيرة ، وفى ظل استمرار الصراع والحرب اللبنانية التى اضطرت الكثير من البنوك اللبنانية ورجال الأعمال إلى نقل مراكز أعمالهم إلى خارج لبنان . .

استثمارات مشتركة :

وجدير بالإشارة أن رأس المال النفطى الذى توجه للاستثمار خارج الحدود الجغرافية لمصدر تولده قد أخذ فى السنوات الأخيرة شكل التوجهات الاستثمارية المشتركة فى الشركات والمشاريع الغربية . . يتساوى فى ذلك الدور الذى لعبه رأس مال بعض الدول النفطية أو رأس المال الفردى الخاص لبعض كبار الرأسماليين من هذه الدول . .

وإذا كانت ألمانيا الغربية تحتل المرتبة الثالثة لتوجهات رءوس أمـوال دول منظمـة الأوبك (نحو ٢٢ مليار دولار عام ١٩٨٣) فإن نحو ثلث هذه الاستثمارات تجمع بداخلها القروض وأسهم الشركات التى يستحوذ عليها رأس مال منظمة الأوبك .

فالكويت على سبيل المثال تمتلك ١٠٪ من رأس مال شركة « فولكس فاجن » و٥ , ٢٤٪ من رأس مال شركـة « هوكست » Hoechst و ١٤٪ من شـركة « دايملر بينز » Daimler - Benz و ٣٠٪ من شـركـة « كـورفشتـاهـل » Korfstahl و٢٠٪ من شــركــة « ميتللجيـز لـشـفـت » Metallgesell — Schaft . . الخ . . وتتجاوز قيمـة الاستثمارات المـوجهة فى هذه الاستثمارات وغيرها المليار دولار .(٦)

وفى الولايات المتحدة تحتل الكويت المرتبة

العاشرة بين أكبر المستثمرين الأجانب ، بينما تحتل السعودية المرتبة الثامنة . . وتخضع أهم الاستثمارات الكويتية فى الولايات المتحدة لسيطرة دولة الكويت . . ومن الأمثلة الشهيرة لهذه الاستثمارات امتلاك الكويت لشركة « اوكسيدنتال جيو ترمال كومبنى » التى تبلغ قيمتها ٣٥٠ مليون دولار . . وبجانب استثمارات الحكومة الكويتية ، يسهم رأس المال الكويتى الفردى (مثل شراء مجموعة من الكويتيين لشركة « ميترا جراند ماين أند ميل » بنحو ٩,٥ مليون دولار . (٧)

وفى المملكة المتحدة تسهم الكويت بنحو ٨٠٠ مليون دولار فى أسهم ٣٢ شركة . . وتصل نسبة ما تستحوذ عليه فى بعض الشركات إلى نسبة تقترب من ٣٠٪ ، مثل شركة « مونمونت

أويل أند جاز » . . ونحو ٢٠٪ من شركة « نيو

ماركت كومبنى » . . [٨]

ولكن مسألة امتلاك نسبة من أسهم شركة لا يجب أن تبدو نهاية فى ذاتها . . إذ أن تشابك عمليات تداخل رأس المال الدولى فى الشركات الدولية النشاط يحول مجرد امتلاك نسبة معينة من أسهم شركة إلى نوع من الامتداد فى كل الاتجاهات للسيطرة على أسهم شركات أخرى ، أى الاستثمار غير المباشر فيها . .

فعلى سبيل المثال تمتلك الكويت نصف رأس مال الشركة الدولية لتنمية المناجم « سيديم » والنصف الآخر رأس مال فرنسى . . ونشاط هذه الشركة يتعدى الحدود الفرنسية . . فهذه الشركة تمتلك ربع رأس مال ثلاث شركات أخرى فى نيوكاليدونيا (إحدى المستعمرات الفرنسية فى المحيط الهادى شرق أستراليا) وهذه الشركات هى « فاى » و « سود

باسيفيك » و « ماريتيم كاليدونيان » . .

ويلعب رأس المال السعودى دوراً مماثلاً فى استثمارات من هذا النوع وأمثلة توجه رأس المال الفردى الخاص فى هذا الاتجاه ترتبط بأسماء كثيرة ، أشهرها فى الساحة الدولية غيث فرعون واكرم خوجه الذى يمثل مصالح أمراء وحكام السعودية أو مدير أعمالهم الاستثمارية . . بجانب رجل الأعمال الشهير رفيق الحريرى . .

فرجل الاعمال السعودى غيث فرعون يقدر حجم أعماله فى الدول الغربية وبقية دول العالم بنحو ١,٨ مليار دولار . . وفى باريس يوجد مركز عملياته الدولية « ريديك » . . وهو يستثمر معظم رأسماله فى الولايات المتحدة وبريطانيا وأسبانيا ، وأخيراً بدأ يتجه نحو فرنسا . . فهو يمتلك ١٠٪ من أسهم شركة

« جيرفيه دانون » ونسبة مماثلة فى « كلوب ميدترنيه » الذى تمتد فروعه فى معظم أنحاء

العالم . . وكذلك نحو ١٩٪ من أسهم شركة « بريمستير » التى يستحوذ رأس المال « السويسرى » على ٥٥٪ من باقى رأس مالها(٩) . .

والمهم أن هذه الشركة تمتد سيطرتها الكاملة على آلاف المحال التجارية المنتشرة فى كل أحياء المدن والقرى الفرنسية . . بجانب أن هذه الشركة « بريمستير » تمتلك ملكية كاملة تقريبا شركة « بارى ميدوك » وشركة « مونتريال » وشركة « فيتا » ونحو ٧٧٪ من أسهم شركة « سوفيجى فينانسى » ، ونسبة مماثلة من شركة « سوبيم » ونحو ٧٠٪ من شركة « إس . س . إى » . . . الخ . .

أى ان المليونير السعودى يصبح مستثمرا « غير مباشر » فى كل هذه الشركات . . وهذه الظاهرة تنطبق على رءوس الأموال العربية الأخرى التى تمتلك نسباً من أسهم شركات كبرى يمتد نشاطها خارج الحدود الجغرافية للدول التى يتوجه إليها الاستثمار المركزى . . وتلك الصورة تعقد توزيع الاستثمارات حسب المناطق المختلفة بالعالم . . إذ بجانب توجه الاستثمارات نحو البلدان المتخلفة بشكل مباشر نجد هذا الالتحام غير المباشرلرأس المال النفطى ليذهب أيضا مروراً بالشركات الدولية النشاط . . وهناك أمثلة عديدة لهذا التفرع نحو أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا . . بل ونجد أيضاً حركة معاكسة حيث يتمركز رأس المال فى بعض البلدان المتخلفة ويمتد نحو البلدان الرأسمالية المتقدمة . .

« ملوك المضاربات .. والليل »

وبجانب هذه التوجهات لرأس المال النفطى يضاف شكل آخر يلصق به كصفة . . وهو المضاربات العقارية والاستحواذ على صالات الترويح مثل كازينو « الليدو » فى باريس أو

غيره فى « كان » أو « نيس » بفرنسا . . أو بامتلاك وإدارة الفنادق السياحية الراقية . .

وبشكل عام يمكن القول بأن هناك تنوعا فى التوجهات ، ولكن غالبية رأس المال تذهب نحو ما هو أكيد المردودية ، سواء كودائع مصرفية أو كشراء أسهم فى شركات عملاقة أو بشراء العقارات . . بينما تتجه النسبة الأقل نحو الاستثمارات المباشرة ذات الطابع المختلف كيفياً عن هذه التوجهات المضمونة الربح أو العائد . .

•• العرب ونفط الغرب

ولا جدال فى أنه إذا كانت حرب اكتوبر ١٩٧٣ مع العدو الصهيونى ـ الأمريكى قد شكلت ما سمى « بالصدمة » البترولية الأولى ، فإن حرب الخليج بين العراق - وايران تشكل « الصدمة » البترولية الثانية . . إذ مع اندلاع هذه الحرب توتر سوق النفط الدولى أياً كانت حقيقة هذا التوتر . . أى أياً كان مدى تأثيرها الحقيقى على الطلب الفعلى للسوق الدولى لتسيير الآلة الاقتصادية الرأسمالية الدولية . .

ولكن هذه « الصدمة » تجسدت فى انخفاض المعروض فى السوق الدولى بنحو ٦ مليون برميل يوميا . . وأدى هذا إلى ارتفاع الأسعار كرد فعل تلقائى لآلية السوق . . وفى

الوقت نفسه بدأت الدول المنتجة / المصدرة الأخرى فى التكالب على الانتاج للاستفادة من هذا الارتفاع فى الاسعار ، وهو أيضاً آلية من آليات السوق . . بجانب خرص بعض الدول المنتجة على إرضاء حاجات السوق الدولى كجزء من سياستها التحالفية مع الدول الرأسمالية المتقدمة . .

ومن ناحية الدول المستهلكة كان التكالب على التخزين يتم بوتائر كبيرة « لضمان » استمرارية أداء الاقتصاد العالمى . . فى الوقت

الذى كانت فيه فوائض رأس المال البترولى تتزايد لتلعب دورها الجديد فى التدوير للبترو - دولار فى سوق النقد الدولى . . وسوف تنتج هذه الآلية فيما بعد نقيضها إذ استطاعت البلدان الرأسمالية المتقدمة أن تلعب دورها الاستراتيجى بإعطاء الاحساس بحاجتها

الضرورية للنفط ، وفى ذات الوقت تقوم هذه الدول بتخزين المعروض البترولى فى السوق الدولى . . كما تقوم بتطوير برامج الطاقة البديلة ، وخاصة الطاقة النووية ، وإعادة الاستعانة بالفحم ، وبتطوير برامج الطاقة الشمسية . . الخ . . ولكن الذى كان له أهمية مناظرة فى هذا المجال ، تمثل فى تطوير آلات الاحتراق ، والأجهزة والماكينات المستهلكة للبترول بحيث ينخفض استهلاكها بشكل ملموس . بجانب ذلك بدأت اكتشافات بترولية جديدة خارج حدود دول منظمة الأوبك ، خاصة بترول بحر الشمال والمكسيك . وأدى كل هذا إلى إحداث أكثر من مجرد ظاهرة التعادل بين العرض والطلب فى

السوق البترولى الدولى . . إذ أدى إلى فيض العرض وتجاوزه مرات للطلب . . والغريب أن

مدبرى الأمر البترولى لم يمر بذهنهم ما كان يدبر للمواجهة من طرف الدول الرأسمالية المستهلكة كاستراتيجية « ردع » لفلسفة رفع الأسعار التى مارستها الدول المنتجة / المصدرة عام ١٩٧٣ . . وبدا الأمر وكأنه مفاجىء لهم .

« حقيقة الدور السعودى »

ومن الضرورى إضافة إشارة خاصة عن الدور الذى تلعبه السعودية فى إحداث سياسة خفض الأسعار العالمية تحت دعوى تلبية حاجة السوق حتى ولو أدى ذلك لتحطيم الجهاز الإنتاجى البترولى ومعدات الاستخراج مثلما حدث بالفعل فى أوائل الثمانينات ، بتشغيل الطاقة الاستخراجية بكامل قوتها الاحتمالية لزيادة الانتاج . « فبين ١٩٧٩ و١٩٨١ رفعت السعودية صادراتها بنحو ٠,٦ مليون برميل

يوميا . وهو ما يعادل ١٣٪ من مجموع الهبوط الذى أصاب شركاءها فى منظمة الأوبك ،

وبعبارة أخرى تكون المملكة السعودية قد شاركت فى زيادة الضغط على أسعار البترول وبنصيب فعال أيضاً . وهذا فى حد ذاته يعتبر مأساة . . حسب تعبير الخبير البترولى المصرى محمود رشدى .[١٠]

ولكن فى ١٩٨٤ تكبر المأساة لكل دول منظمة الأوبك . فالصادر يتراجع فى محاولة مستميتة ولكنها غير مجدية لحفظ الأسعار العالمية عند مستوى « معقول » . فالكويت التى كانت صادراتها قد انخفضت بنسبة ٥٦٪ عام ٨١ بالمقارنة بعام ١٩٧٩ مازال مستوى صادراتها ثابتا عند هذا الحد . بينما إنخفض صادر السعودية أيضاً فى ١٩٨٤ بالمقارنة بعام ١٩٨١ بنسبة ٥٦٪ أيضاً . وانخفضت صادرات قطر

بنسبة ٢٠ ٪ وذات النسبة من الانخفاض لصادرات الجزائر فى ١٩٨٤ بالمقارنة بعام الذروة (١٩٧٩)[١٠]

والصورة التى تعكسها درجة انخفاض صادرات الدول العربية تبين عموم الظاهرة عليها جميعا (أنظر جدول تطور صادراتها منذ ١٩٦٦ . . ولقد دفع ذلك الدولة الجزائرية إلى إعلان حالة التقشف فى مطلع مارس (آذار) ١٩٨٦ . . إذ حسبما يقول الرئيس الشاذلى بن جديد « انخفضت إيرادات الدولة من مبيعات البترول بنسبة ٨٠ ٪ » وهو وضع يزيد من حدته أيضاً تزايد ديون الجزائر لتصل إلى نحو ١٥ مليار دولار[١١] .

وأثر ذلك أيضاً على الامارات العربية مما اضطرها إلى خفض ميزانيتها لعام ١٩٨٦ بنسبة

٢٥٪ . . فكمية صادرات الإمارات أقل قليلا من الكمية التى كانت تصدرها عام ١٩٧١ والتى كانت نحو ١٠٥٥ ألف برميل / يوم . .

وتشير التوقعات إلى ازدياد انخفاض أسعار البترول فى السوق العالمى فالبعض يرى أنه من المحتمل أن تصل إلى ثمانية دولارات

للبرميل . . بل ويرى بعض الخبراء إن السعر المعقول هو ٥ دولارات للبرميل ؟!(١٢)

ولكن حتى ولو استمرت أسعار البترول للبرميل مابين ١٥ دولارا و ١٠ دولارات فإن ذلك سوف يشكل عبئاً كبيراً على دخول البلدان المصدرة . . ففى الحالة الأولى التى يثبت فيها السعر عند ١٥ دولارا سوف يكلف ذلك بعض الدول انخفاضا فى دخول عوائدها البترولية بنسبة تتراوح بين ٥٪ بالنسبة لمصر ، و٢٧٪ بالنسبة للجزائر بل و٣٥٪ بالنسبة لدولة

بالنسبة للجزائر بل و ٦١٪ بالنسبة لدولة قطر . . أما لو كان الانخفاض حتى ١٠ دولارات فإن الأثر سوف يكون أخطر دون شك إذ يصل إلى ٣٢٪ بالنسبة لدولة الكويت . . وتقدر الحكومة الكويتية فى مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٨٧/٨٦ الذى كانت قد أعدته وزارة المالية وتم إقراره فى شهر

أغسطس (آب) الماضي « أن تبلغ جملة الايرادات ١٩١٢,٧ مليون دينار كويتي . أي بانخفاض نسبته ٣٨٪ عن إيرادات السنة المالية السابقة . كما قدرت النفقات بمبلغ ٣٠٥٢,٩ مليون دينار • أى بانخفاض نسبته ١١٪ عن نفقات السنة المالية السابقة »[١٣] .

وداخل مشروع الموازنة تعترف الدولة بأن « الايرادات المتوقعة من صادرات البترول تبلغ ١٦٥٦ مليون دينار كويتى خلال السنة المالية

٨٦/١٩٨٧ مقابل إيرادات بترولية قدرت فى السنة المالية السابقة بمبلغ ٢٨٠١,٩ مليون دينار أى بانخفاض قدره نحو ٤١٪ » . . « أما الإيرادات غير البترولية فيتوقع انخفاضها إلى ٢٥٦,٧ مليون دينار مقابل ٣١٤,١ مليون دينار للسنة المالية السابقة أي بانخفاض نسبته ١٨,٣٪ . . »(١٣) .

والانخفاض الذى سوف يمس دخل دولة

جدول رقم (٧)

تطور صادرات بعض الدول العربية من البترول الخام فى عشرين سنة

« بالألف برميل / يوم »

	١٩٦٦	١٩٧٦	١٩٧٩	١٩٨٦
الإمارات العربية	٣٦١,٣	١٩٣٢,٨	١٦٩٧,٣	٩٥٠

إ... العربية	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
الجزائر	٦٧٤,٧	٩٤٤,٤	٩٦٠,٤	٦٦٣
السعودية	٢٢٧٦,٦	٨٠٣١,٨	٩٢٢٣,٢	٤٣٥٠
العراق	١٣١٩,٥	٢٢٤١,١	٣٢٧٥,٣	١٢٠٠
قطر	٢٩١,٠	٤٨٦,٦	٤٩٤,٩	٢٨٠
الكويت	٢١٨١,٨	١٧٩٠,٩	٢٠٨٣,١	٩٠٠
ليبيا	١٤٩٩,٦	١٨٤٦,٦	١٩٦٦٠,٠	٩٩٠

SOURCES : THE ARAB PETROLEUM RESEARCH CENTER, ARAB OIL AND GAS DIRECTORY, 1982, PARIS, P. 447.

ومجلة عالم الاستثمار العربي ،مايو (آيار) ١٩٨٦ ، بروكسل ، ص ١٤ .

جدول رقم (٨)

توقعات تأثير انخفاض أسعار البترول على دخل بعض البلدان العربية المصدرة

	سعر البرميل ١٥ دولارا		سعر البرميل ١٠ دولارات	
	انخفاض قيمة	تأثيره على	انخفاض قيمة	تأثيره على انخفاض

	الصادرات بالمليون دولار	انخفاض الدخل (٪) على أساس ١٩٨٥	الصادرات بالمليون دولار	الدخل (٪) على أساس ١٩٨٥
الجزائر	٤٠٢٠	٢٧	٥٧٠٠	٤٠
البحرين	٤٦٠	١٣	٧٠٠	١٩
الكويت	٣٨٨٠	٢٤	٥٥٠	٣٢
عُمان	٢٠٠	١٣	٧٠٠	١٩
قطر	١٢٠٠	٣٥	١٤٠٠	٥٠
الإمارات العربية	٥٢٠٠	٣٧	٧٢٠٠	٥٢
مصر	٩٨٠	٥	١٤٠٠	٧

SOURCES : AMERICAN EXPRESS BANK, LONDON, MARCH 1986, MEED, 5 APRIL 1986.

الجزائر إذا انخفض سعر البرميل إلى ١٠ دولارات سف يشكل ٤٠٪ من دخلها لعام ١٩٨٥ . . ويصل هذا الانخفاض إلى أكثر من

نصف دخل دولة الإمارات العربية (أو بالدقة ٥٢٪) .

« انظر جدول رقم (٨) » .

تدهور شامل :

وهذا الوضع الجديد لا يعكس فقط الانخفاض فى دخول تلك الدول من عوائدها البترولية ، بل سوف يتسبب أيضاً فى انخفاض معدلات أداء الاقتصاد المحلى على مستوى الأنشطة المختلفة .. وبالتالى انخفاض دخولها منها أيضاً .

وهذا التباطؤ فى الأداء الاقتصادى ظهر بالفعل منذ عدة سنوات مع بداية اضطراب وتذبذب الأسعار العالمية للبترول .. وظهرت علامات ومؤشرات هذا التباطؤ فى جوانب مختلفة .. بل وطرح أبعاد المشاكل الناجمة عنه فى البلدان العربية غير البترولية التى تمد البلدان

البترولية بالأيدى العاملة . إذ بدأ يتقلص عدد

هؤلاء فى البلدان البترولية وتنخفض معدلات تحويلاتهم نحو البلدان المصدرة للأيدى العاملة ، فتخلف بدورها انخفاضاً فى دخول هذه البلدان الأخيرة التى كانت تعتبر هذه التحويلات موارد أساسية فى دخولها .

ويتكفل النظر إلى موازين الحسابات الجارية للبلدان المنتجة / المصدرة للبترول خلال السنوات الماضية بإظهار التدهور الذى تعرضت له كل البلدان دون استثناء .. وهذا التدهور إما أن تعكسه حركة الانخفاض المستمر طوال الخمس سنوات الماضية مع بقائه برغم ذلك يحقق فائضاً مثلما هو الحال بالنسبة لكل من الكويت والامارات العربية .. أو أن يعكس انخفاضاً ويبدأ فى تسجيل عجز يتنامى فى كل

الفترة اللاحقة على عام ١٩٨٠ ، مثلما هو الحال بالنسبة لكل من الجزائر وليبيا والسعودية . . أو أن يكون التناقص مسجلاً تدهوراً فى قيمة العجز التى كانت مسجلة فى أوائل الثمانينيات ويستمر تزايدها مثلما هو الحال بالنسبة لمصر . (انظر جدول رقم ٩) .

ومن ناحية أخرى فإن معدلات نمو الناتج المحلى الاجمالى قد أضيرت كثيراً من هذا التغير فى العامل الخارجى ، أى السوق الدولى للبترول وتذبذب أثمان البترول واتجاهها نحو الانخفاض .

ففى الوقت الذى تظهر فيه معدلات النمو لفترة الستينيات والسبعينيات إيجابية وتتجه نحو الارتفاع بالنسبة لبعض الدول البترولية (الجزائر والعراق) فإن هذه المعدلات كانت

تنخفض بالنسبة للبعض الآخر (ليبيا والكويت والسعودية) وذلك حتى عام ١٩٧٩ . . ولكن مع توسيع الفترة بإدخال أوائل الثمانينيات فى الحسبان فإن الملاحظ أن هذه المعدلات تتجه نحو الانخفاض والثبات النسبى . . (انظر جدول رقم ١٠) .

ولكن هذا التدهور فى معدلات النمو يظهر بشكل أفضل وأوضح باتخاذ السنة ، وليس الفترة ، كأساس للمقارنة . . وذلك لأنه يظهر الأثر المباشر لدور هذا العامل الخارجى فى الاقتصاديات التى تعتمد أساساً على البترول

جدول رقم (٩)

تطور ميزان الحساب الجاري لبعض الدول المصدرة للبترول

/ بليون دولار /

	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
الجزائر	+٠,٢	+٠,١	-٠,٢	-٠,١	+٠,١	-٠,٥	-٢,٥
الكويت	+١٥,٣	+١٣,٨	+٤,٩	+٥,١	+٥,٦	+٤,٥	+٣
ليبيا	+٨,٢	-٤	-١,٦	-١,٦	-١,٨	-٠,٥	-٢
السعودية	+٤١,٤	+٣٨,٤	-١	-١٦,٣	-٢٤	-٢٢	-١٧
الإمارات العربية	+١٠,١	+٩,٢	+٧	+٤,٦	+٥,٢	+٥	+٢,٥
مصر	-٠,٤	-٢,١	-١,٩	-٠,٤	-٢,١	-٢	-٣

SOURCE: DEUTSCHE BANK BULLETIN, CURRENT ECONOMIC AND MONETARY ISSUES, MARCH 1986.

جدول رقم (١٠)

متوسط معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى

	٦١ - ٧٠	١٩٦٦ - ١٩٧٣	٧٠ - ١٩٧٩	١٩٧٠ - ١٩٨١	٧٣ - ١٩٨٢
الجزائر	٤,٣	٧,٠	٧,٠	٦,٦	٦,٥
العراق	٦,١	٤,٤	١٢,١	١٠,٨•	
عُمان	١٩,٥	٢١,٩		٥,٨	٦,٥
ليبيا	٢٤,٤	٧,٧	٢,٢	٢,٤	٣,٠
السعودية		١١,٢	١٠,٦	٩,٨	٦,٩
الكويت	٥,٧	٥,١	٢,٥	٢,١	١,٤
الإمارات العربية					١٠,٨

SOURCES: BANQUE MONDIALES, RAPPORT SUR LE DEVELOPPEMENT DANS LE MONDE, ANNES, 1979, 1982, 1984, 1985.

● معطيات تخص الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٦ .

ومن الملاحظ أن الفترة ٧٠ ـ ١٩٧٦ كانت تسجل معدلات نمو سلبية بالنسبة لكل من ليبيا (- ٣,٠ ٪) وللكويت (- ١,٣ ٪) . . بينما كان معدل النمو بالنسبة للسعودية إيجابيا (١٢,٩ ٪) .

كسلعة أساسية أو وحيدة للتصدير . فبين سنة ١٩٨٢ و١٩٨٣ انخفض هذا المعدل بالنسبة للجزائر من ٧,٩٪ الى ٨٪ والكويت من (-٩٪ إلى +٧,٨٪) والسعودية من (-٣,٣٪ الى -٢٢,٤٪) والامارات من (-٤,٩٪ الى -٣,٦٪) . .

وفى سنة ١٩٨٤ كانت هذه المعدلات سلبية بالنسبة للامارات العربية (-٣٪) ودار حول نسبة ٣٪ فيما يخص الكويت و٩٪ للسعودية و٨,٥٪ فيما يتعلق بعمان و٣,٣٪ للجزائر و٥,٣٪ للعراق وأخيراً ٤٪ للجماهيرية الليبية .

وكان انخفاض معدلات النمو لاقتصاديات البلدان العربية ملموساً فى قطاع الصناعة أكثر من غيره من القطاعات ، ولذلك لأن هذا القطاع هو الذى يستأثر بالقسم الأعظم من

الناتج القومى أن لم يكن كله تقريباً . . وذلك

الانخفاض نشهده فى قطاعات الصناعة فى كل البلدان العربية المصدرة للنفط ، فالجزائر الذى تميز معدل النمو السنوى لقطاع الصناعة فيها ببلوغ نسبة ١١,٦٪ للفترة ٦١ - ١٩٧٠ شهدت انخفاضاً فيه الى ٧٪ للفترة ٧٠ - ١٩٨١ ثم إلى ٦,٤٪ للفترة ٧٣ - ١٩٨٢ . والسعودية أيضاً بين ٧٠ - ١٩٧٩ كان معدل النمو السنوى لهذا القطاع يشهد ارتفاعاً كبيراً ، إذ بلغ ١٠,٢٪ ، ولكنه انخفض إلى ٥,٦٪ للفترة ٧٠ - ١٩٨١ وشهد قطاع الصناعة الليبى وكذلك الكويتى تدهورا كبيرا فى السنوات الأخيرة ، وأصبح يتقهقر ، أي يسجل معدلات نمو سلبية !! . . فبعد أن بلغ ٦,٦٪ فى ليبيا للفترة ٦٦ - ١٩٧٣ أي قبل ارتفاع

أسعار البترول بدأ يتراجع إبان الفترة ٧٠ - ١٩٧٩ ليدور حول (- ٣,٢٪) ثم (- ٣,٤٪) للفترة ٧٣ - ١٩٨٢ ، وهذه النسبة الأخيرة هى التى يسجلها أيضاً معدل نمو

قطاع الصناعة بالكويت لذات الفترة ، هذا مع العلم أنه كان سلبياً أيضاً طوال فترة السبعينيات ، ولكنه كان أقل تدهوراً إذ سجل (-٨,١٪) فقط للفترة ٧٠ـ ١٩٧٩ . . (انظر جدول رقم ١١) .

وإذا كان انخفاض دخل البلدان العربية المصدرة للنفط قد أثر على معدلات نمو الأداء الاقتصادى بها . . فإن ذلك يكشف عنه ظاهرة أخرى ، وهى انخفاض اقتراض الدول العربية من السوق النقدى الدولي . . والمقارنة بين الاقتراض العربي لعامى ١٩٨٤ و١٩٨٥ يبين ذلك بجلاء ، إذ كان فى السنة الأولى نحو

٦٤٢٦ مليـون دولار فأصبـح ٤٨٠٩ مليـون دولار . . وكـان الانخفاض الـذى لـه دلالـة اقتصادية يخص البلدان التى يشكل تصديـرها النفطى مصدر الدخل الأساسي . وبالتالى فإن الدول التى يحتل فيها النفط مركزاً أهميته ثانوية أو ليست فـاعلة قـد زاد اقتـراضهـا نسبيـاً أو

انخفض بمعدلات أقل من الدول النفطية .

ولكن ذلك أيضاً يرتبط بعامل آخر وهو مديونية البلدان العربية التى تجاوزت ١١٠ مليار دولار(١٤) . . أي قد يكون ازدياد حجم الاقتراض داخلاً فى آليات الاقتراض من السوق الدولى ضمن سياسة المديونية العامة التى تتبعها بعض الدول باللجوء إلى رأس المال الخارجى لسد فجوة العجز الدائم بميزان المدفوعات . .

والبلدان التى شهدت انخفاضاً محسوساً لقروضها بين السنتين السابقتين هى الجزائر ،

حيث انخفض اقتـراضها نحـو ١١٧١ مليون دولار إلى ٨٣٤ مليـون دولار ، والكويت من ٤٨٨ مليـون دولار إلى ١٥٣ مليـون دولار ، وعُمان من ٨٩٠ مليون دولار إلى ٤٠٠ مليون دولار ، والسعودية من ٢٢٣٣ مليون دولار إلى ٩٥١ مليون دولار . (جدول رقم (١٢)) .

● ختــام مؤقت :

كانت محصلة الحقبة النفـطية . . أى تلك التى شهدت فائضا نقديا من ارتفاع أثمان النفط ومن تزايد حصة البلدان العربيـة المستخرجـة منه ، محصلة شديدة التعقيد . . وبشكل عام تحمــل من السلبيــات أكــثر ممــا حملت من

إيجابيات . .

فالتحول العميق الذى حدث لم يكن مجرد زيادة إنتاج نفطى أو زيادة حجم رأس المال العربى المتوفر . . وإنما حدث تحول عميق لهياكل الاقتصاديات العربية وللعلاقات الاجتماعية والاقتصادية الداخلية فى كل قطر على حدة ، وللعلاقات القائمة بين هذه الأقطار فيما بينها البعض ، وكذلك حدثت تحولات ذات طبيعة سياسية داخلية وعلى مستوى العلاقات الدولية . . وحدث تغيير هام فى العقلية العربية وأنماط السلوك الاجتماعى والاقتصادى ، فلقد شهدت القطاعات

جدول رقم (١١)

تطور معدلات النمو للقطاعات فى بعض البلدان العربية البترولية

	٦١-١٩٧٠	٦٦-١٩٧٣	٧٠-١٩٧٩	٧٠-١٩٨١	٧٣-١٩٨٢

	[illegible]	١٩٧١-٦١	١٩٧٦-٧١	١٩٨١-٧٦	١٩٨١-٧١
الجزائر :					
الزراعة	٠,١	٢,٤	٣,١	٣,٩	٤,٣-
الصناعة	١١,٦	٩,١	٧,٩	٧,٠	٦,٤
الخدمات	١,٦-	٥,٣	٦,٣	٦,٤	٧,١
ليبيا :					
الزراعة	–	١١,٥	٢,٢	١٠,٥	٩,٥
الصناعة	–	٦,٦	٢,٣-	٣,١-	٤,٣-
الخدمات	–	١٣,٤	١٧,٢	١٧,٣	١٤,٧
السعودية :					
الزراعة	–	–	٥,٣	٩,٨	–
الصناعة	–	–	١٠,٢	٥,٦	–
الخدمات	–	–	١٢,٢	١٢,٤	–
الكويت :					
الزراعة	–	–	٧,٤	٥,٥	٩,١
الصناعة	–	–	١,٨-	٢,٨-	٤,٣-

الخدمات	—	—	١٠,٠	٩,٦	٧,٨

SOURCES : B a NQUE MONDIALE, RAPPORTS SUR LE DEVELOPPEMENT DANS LE MONDE, 1979, 1982, 1984, 1985. WAS-HINGTON.

جدول رقم (١٢)

انخفاض قروض البلدان العربية من السوق المالى الدولى

« مليون دولار »

	قروض أوربية		سندات أوربية
	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٥
الجزائر	١١٧٠,٨	٨٣٤,٠	٥٠٠,٠
البحرين	٢٤,٦	١٢٥,٠	١٩٦,٢
مصر	١٦٨,١	١٤٩,٧	٥٠,٠
العراق	٢٥٦,٦	٨٣٢,٦	—
الأردن	٣٠٧,٩	٦٣٩,٠	—

الكـــويت	٤٨٨,٢	١٥٣,٠	٣٤,٢
عُمـــان	٨٩٠,٥	٤٠٢,٠	—
الســعودية	٢٢٣٣,٢	٩٥١,٣	—
ســوريا	٥٧,٥	٩٠,٠	—
تونــس	٢٧٢,٤	٢١٨,٧	٢٠,١
الإمارات العربية	٣٢١,٠	٢٦٦,٨	—
اليمن الشمالى	٧,٨	١٦,٠	—
المغـرب	٢٢٧,٥	١٣٣,٤	—
الإجمـالى	٦٤٢٦,١	٤٨٠٩,٥	٨٠٠,٥

SOURCES: INTERNATIONAL FINANCING RIVIEW, LONDON, JANUARY 1986, MEED, 11 JANUARY 1986.

الانتاجية ، الصناعة والزراعة ، تدهوراً ملموساً نتج عنه انحطاط لإنتاجية العمل وعدم قدرة هذه القطاعات على الوفاء باحتياجات المواطن العربى واللجوء إلى السوق الرأسمالى الدولى لتزويده بحاجته .. وهو ما يعنى تزايد تبعيته للخارج وما يترتب على ذلك من خضوع القرار السياسى المحلى لتوجيهات من يمسكون من الطرف الآخر فى النظام الرأسمالى بسلطة اتخاذ قرار الإمداد بالغذاء والاحتياجات الاقتصادية والتكنولوجية مقابل تنفيذ مطلبهم

الاستراتيجى فى المنطقة العربية . .

على مشارف الاقتصاد الريعى :

وعن ذلك يقول د. محمد دويدار « وتكون محصلة ما يحدث للزراعة والصناعة فى العالم العربى تدهورا نسبيا لمجالات الإنتاج المادى . واتجاها عاما للاقتصاد العربى لأن يتحول إلى اقتصاد ريعى ، يهجر تدريجيا النشاط المنتج الذى يمثل الركيزة الحقيقية لكل بناء اجتماعى تطويرى ويعيش أكثر فأكثر على ثلاثة أنواع

الريع : ريع البترول . . ريع الموقع ، الذى يخول مكانا خاصا على خريطة النقل العالمى (قناة السويس) ، أو الذى يمثل مكانا خاصا (برماله وشمسه وشواطئه) للسياحة . . ثم « ريع » القوة العاملة المصدرة لخارج القطر

العربى أو لخارج العالم العربى . . »[١٥]

ولقد خلق هذا الوضع تفاوتا بين المجتمعات العربية إقتصاديا بصورة تزايدت عما كان عليه الوضع قبل ذلك . وكذلك ازدياد اتساع الفجوة داخل المجتمع الواحد . . واتجاه جزء لا بأس به من القوة العاملة المنتجة أو الكوادر الفنية بالاتجاه نحو الانشطة الاقتصادية الاستهلاكية داخل المجتمعات العربية وليس فقط مجرد تكالبها على أنماط الاستهلاك البذخى . .

وغير ذلك من المعطيات الاجتماعية والاقتصادية بإحداث تمييع فى الصراع الاقتصادى وتحوله إلى محاولة الخروج الفردى أو العائلى من أسر الصعوبات الاقتصادية . . أى غياب الهم الاقتصادى الفئوى أو الطبقى واستبداله بالهم الأنانى المباشر . . وهو ما سمح

أيضا بسهولة تمرير الدول لسياسات داخلية وخارجية تعبر عن مصالح طبقية مستفيدة من هذه التغيرات لمصالحها الذاتية على حساب مصالح الغالبية من المنتجين المباشرين . . وترتب على ذلك دوليا دخول تلك الدول فى علاقات تلتقى اقتصاديا وسياسيا واستراتيجيا مع مصالح النظام الرأسمالى الدولى وهيمنته على المنطقة عبر مخططه الرامى لإلحاقها داخل النظام الدولى الرأسمالى الجديد الذى يتشكل داخل أزمة النظام الراهنة . . ولعل ما سهل من مهمة النظام الرأسمالى الدولى فى تحقيق ذلك الغياب السياسى للدول ذات الوزن الاستراتيجى فى المنطقة العربية واكتفائها بأداء دور محدد ضمن الاستراتيجية العامة للنظام الرأسمالى . . وكذلك سقوط العديد من

البلدان العربية تحت وطأة الديون . بالإضافة

إلى تشابك المصالح الاقتصادية والمالية بين الدول العربيّة التى تمتلك فائضا نقدياً يلعب دوراً مشتركاً مع النظام النقدى الرأسمالى الدولى على الصعيد العالمى . . وهى مصالح تصونها وتضمن استمراريتها المصالح الاقليمية والقطرية للعديد من الدول العربية ، بالاضافة إلى التهديد الذى يلحق بالذين يحاولون الخروج عن أطر الاستراتيجية الرأسمالية الدولية . . فهؤلاء يشهدون أموالهم وهى تجمد أو عرضة للتجميد واستثماراتهم بالخارج وهى تتعرض للضغوط وتنتهى بالانسحاب من المشاركة مع رأس المال الدولى باعتبارها شريكاً غير مرغوب فيه . .

ولقد أسفر ذلك كله عن تحول الاقتصاديات العربية إلى شراذم ترتبط بالخارج بعلاقات أقوى مما ترتبط فيما بينها . وتحولت فكرة التكامل

العربى إلى تجسيد اقتصادى يذهب إلى اتجاه معاكس تماما لإمكانية تحقيقها وذلك باستمرار هذه السياسات على ما هى عليه .

أوهام عربية .. وخطط غربية

فى النهاية يهمنا أن نسوق عبارة وردت فى تقرير « الوطن العربى سنة ٢٠٠٠ » والذى قام بصياغة أجزائه الأربعة بعض من المتخصصين والمحللين العرب فى ندوة « الوطن العربى سنة ٢٠٠٠ » التى عقدت فى طنجة خلال الفترة ٥ - ٨ مايو (آيار) ١٩٨٠ . . فهذا التقرير يقدم مسحاً للأوضاع العربية فى مختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية ويستشرف مستقبل الوطن العربى حتى آخر القرن . .

هذه الفقرة تقول « رغم الجهود التى تبذل لتوفير بدائل للنفط ، ورغم تركيز جهود

التنقيب والكشف عن مصادر نفطية جديدة خارج المنطقة العربية ، مع ما قد يؤدى إليه ذلك من الحد من وزنها النسبى فى سوق التجارة الدولية للنفط ، فسيستمر للأقطار العربية دور حاسم فى إمداد العالم بحاجته من الطاقة حتى نهاية القرن الحالى . ومن المتوقع أن تحافظ الأقطار النفطية العربية على معدلات إنتاجها الحالية من النفط حتى نهاية القرن . كما أنه من المرجح أنها ستتمكن مع الدول الأخرى المصدرة للنفط من الاحتفاظ بنسب التبادل للنفط أو حتى تحسينها خلال الفترة القادمة . وهناك احتمالات لخفض معدلات تصدير النفط نتيجة لزيادة الاستهلاك المحلى ، كما أن

هناك احتمال زيادة التصدير من النفط المكرر على حساب النفط الخام ، وزيادة المصدر من الغاز أيضاً . وسوف يؤدى ذلك جميعه إلى

استمرار تراكم، فائض على الحساب الجارى لعدد من الأقطار العربية النفطية على الأقل فى النصف الأول من الثمانينات[16] ، كانت تلك هى النبوءة « العلمية » المستقبلية للوطن العربى « النفطى » حتى « سنة ٢٠٠٠ » !! ولم تصمد شهورا قليلة أمام ما طرأ من تغيرات « لم تكن متوقعة » . وتلك مشكلة تستدعى وقفة .

إذ ما الذى تعنيه ، فى النهاية ، سياسة مستقبلية طويلة المدى لمجتمع ما . . أو لمنطقة ما ؟ يلوح أن ذلك يستدعى إدخال مجموعة كبيرة من المتغيرات فى حساب أى استراتيجية قصيرة المدى . . فناهيك عن استراتيجية طويلة المدى تمتد لنحو عشرين سنة ؟

أولا : الاستناد على الواقع الملموس المتغير ، حتى ولو لاح انه ثابت « بمجرد النظر » . وذلك تحاشيا للوصول لنتائج تعكس ... الأحوال ... أكثر ... إمكانات مختلفة

« الآمال » أكثر مما تجيب عن امكانيات مختلفة فيها ما هو قابل للتحقق وفيها ما يمكن أن يأتى على عكس ما هو متصور . . وتلك النظرة تنطبق على دراسة الواقع المحلى بقدر ما تنطبق على الواقع العالمى . . فالصيرورة التاريخية قانون يفلت من أى تجميد رياضى . إذ أن التشابك الداخلى لعلاقات إنتاجية معنية وقوى إنتاجية محددة تتغير طبقا لعلاقات القوى المتطاحنة ، وإن كان المستقبل لأى مجتمع تحدده هذه القوى أساساً فإنه أصبح فى عالم اليوم من الضروريات إدخال العوامل الخارجية فى الاعتبار . .

فالنظام الاقتصادى الدولى متشابك الأطراف بحيث أصبح رسم سياسة داخلية لا تؤخذ فى الاعتبار العلاقات الدولية بكل أبعادها السياسية والاقتصادية بل والعسكرية وكأنه نوع من التجريب المعملى . .

ولـدلك سبب لا يحتـاج لاجتهـاد كبـير ، ويتلخص فى أن مجمـل البلدان الـرأسمـاليـة المتخلفة تدخل فى علاقات تبعية تتـزايد منـذ ما بعد « الاستقلال » السياسى أو بدقة التحرر الوطنى . . وأن هذه البلدان خضعت للتقسيم الرأسمالى الدولى للعمل وأصبح تسيير نظمها الاقتصادية يتم بصورة متزايـدة من الخارج ، سواء من القوى الاقتصادية المهيمنة دوليا أو من مؤسساتها ، مثل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى .

وبـدءاً من تلك الحقيقة التـاريخيـة العينيـة أصبـح العامـل الخارجى لـه دور اسـاسى أو رئيسى فى تحديد الخط العام لسياسات الدول المتخلفة . . ومن ضمنها الدول النفطيـة فلقد قـام هذا النـظام الرأسمـالى الـدولى بتـرديـد

سعارات كثيرة أوهم بها البلدان المنتجة / المصدرة للنفط بأنه بحاجة ملحة لمزيد من النفط وإلا فان « آلته الاقتصادية » سوف تتوقف . . وهدد باحتلال مواقع النفط إذا استخدمت كسلاح ضده . . وساهم بشكل مباشر وغير مباشر فى ذلك فى ترك أسعار النفط ترتفع فى أسواق النفط الدولية وفى ذات الوقت كانت البلدان النفطية متيقنة من « صدق » العميل البترولى فأغرقت السوق العالمى بملايين البراميل يوميا . .

ثانيا : ومن هنا تأتى الأهمية الثانية وهى تحديد طبيعة ما كان يدور فى « الضفة » الأخرى من العالم عند رسم استراتيجية طويلة الأجل . . فضفة البلدان الرأسمالية المتقدمة التى تمر بأزمة لم تكن فى حالة « سكون » . . فالأزمة الدولية تعنى أشياء كثيرة ولكنها تعنى فى جزء هام منها أن النظام الدولى تعتمل بداخله

تغييـرات . . وأن هذه التغييـرات لهـا وجهـة محددة .

ولقد تجلت هذه التغيرات فى بعض منها فى تطوير طاقات بديلة خاصة الطاقـة النوويـة ،

ومن ناحية أخرى تطوير أو إعادة استخدام موارد طاقة « قديمة » كالفحم وتطوير استخدامه لها . . وفى ذات الوقت اكتشاف مصادر بترولية أخرى . . بجانب تكديس مخزونه النفطى لشهور طويلة . . ثم فى اللحظة المناسبة « كشف كل أوراقه » لضرب السوق النفطى وخفض الأسعار عند الحد الذى يجده مناسباً ، وسحب عامل المبادرة من يد الدول المنتجة المصدرة للنفط . .

بمعنى آخر إن افتراض أن ازمة النظام الرأسمالى الدولى « أبدية » . . أدى إلى مجموعة

غير صحيحة من التوقعات ، برغم أنه لم يخف حقيقة نواياه فى تطوير طاقات بديلة أو فى خفض استهلاكه عبر سلسلة طويلة من الإجراءات الهامة التى أدخلها على الأجهزة والآلات المستهلكة للنفط لتخفيض الكميات الضرورية لإدارتها إلى حدود كبيرة . .

وجاء إغفال إجمالى هذه المتغيرات فى تحديد البعد الاستراتيجى للسياسة النفطية العربية كعامل حاسم فى أخطاء السياسات الجارية ورسم صورة غير دقيقة لتطورها . .

هوامش

[١] IBRAHIM M. OWEISS, IMPEDIMENTS TO ARAB
INVESTMENT IN THE UNITED STATES, THE IBK PAPERS, SERIES NO. 17 ,MAY 1985 . KU-

WAIT. PP.7 — 10

[٢] BANK OF ENGLAND QUARTERLY BULLETIN, MARCH 1985, AND US TREASURY DEPT, INTERNATIONAL CAPITAL REPORTS, JULY 1985.

[٣] BANQUE MONDIALE, RAPPORT SUR LE DEVELOPPEMENT DANS LE MONDE 1985, WASHINGTON, 1985, P. 127

[٤] محمد نور الدين ، التمويل الدولي : البنوك دولية النشاط ودول العالم الثالث ، ورقة عمل مقدمة فى الندوة القومية الأولى فى إدارة الأعمال الدولية والشركات متعددة الجنسية فى مصر ، المجلس الأعلى للثقافة لجنة العلوم الادارية مايو ١٩٨٦ .

[٥] مصطفى نور الدين عطية ، المال العربي فى فرنسا ، تحقيق نشر على ثلاث حلقات فى مجلة « اليوم السابع » فى باريس الاعداد ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ (بتاريخ ٤ و ١١ و ١٨ اغسطس ١٩٨٦ على التوالى . . حيث تعرضنا بالتفصيل لأشكال توجهات رأس المال العربي فى فرنسا فى القطاعات والأنشطة المختلفة . .

[٦] JOURNAL LE MONDE, 14.2. 1984 — paris

ARAB BANKER, JOURNAL OF THE ARAB BAN- [٧]

KERS ASSOCIATION, 9 - 12 - 1985 ,PP.4 — 5.

[٨] FINANCIAL TIMES, 25 - 2 - 1986

[٩] انظر هامش (٥)

[١٠] محمود رشدى : هل سقطت حكومة البترول العالمية ؟ الحلقة (٥) ، فى مجلة البترول ، يونيو ١٩٨٦ ، القاهرة ، ص ١١

[١١] مجلة « عالم الاستثمار العربى ، مايو ١٩٨٦ ، ص ص ١٤ - ١٥

[١٢] مصطفى نور الدين عطية ، أى طاقة مع النفط وبدونه (الذرة أم الشمس والمياه والنفايات ؟) ، ندوة مع خبراء النفط والطاقات البترولية فى فرنسا ، اليوم السابع (باريس) العدد ٩٢ (١٠ فبراير ١٩٨٦) ص ص ٢٦ - ٢٨

[١٣] البنك العربى المحدود ، النشرة التحليلية ، العدد التاسع ، ايلول / سبتمبر ١٩٨٦ ، ص ص ٧ - ٩ .

[١٤] جان دبغى ، مديونية العرب هى الأخطر ، فى مجلة اليوم السابع (باريس) العدد ١٢٨ ، (٢٠ اغسطس ١٩٨٦) ، ص ص ٣٢ - ٣٣ .

[١٥] د. محمد دويدار ، الاقتصاديات العربية وتحديات الثمانينات (البترول العربي : نعمة أم نقمة ؟ ، الناشر منشأة المعارف بالاسكندرية ، ١٩٨٢ ، ص ص ٦٨ - ٦٩ .

[١٦] الوطن العربي سنة ٢٠٠٠ ، في مجلة « المستقبل العربي » العدد ١٩ (سبتمبر ١٩٨٠) مركز دراسات الوحدة العربية . بيروت . ص ٢٥ .

أي رسالة أو تعليق؟